



Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



The Role of Liquidity indicators in Achieving Financial Recovery: A study of a Number from Selected Iraqi Commercial Banks

Fatin younis mayoof*, Hadher sabah Shair

College of Admonition and Economics/ Tikrit University

Keywords:

Financial liquidity, financial recovery, financial risks.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 15 Jul. 2024
Accepted 25 Aug. 2024
Available online 31 Mar. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Fatin younis mayoof

College of Admonition and
Economics/university of Tikrit



Abstract: The current study seeks to define financial liquidity in banks and its practice to achieve financial recovery after exposure to financial risks and the extent of its impact through its indicators (the cash balance ratio, the legal liquidity ratio, and the employment ratio as an independent variable and the dependent variable with its indicators (return on deposits, debt ratio, and capital solvency). Money, total deposits, capital adequacy of loans, the study set a number of questions, the starting point of which was: What are the methods used by banks to confront risks? And more specifically, what is the level of relationship between financial liquidity indicators and financial recovery indicators in order to find the answer to these questions? Iraqi banks. The study was applied to a sample consisting of (5) banks, using financial data published on the website of the Iraqi Stock Exchange for the period (2011-2020). The study sought to test its main hypotheses related to the correlation and impact relationships between its variables in order to answer the questions that were raised and determine the problem is through it to reach the goals and objectives that the study aspires to achieve through it. The problem through which to reach the goals that the study aspires to reach, including diagnosing the level and role of both financial liquidity and financial recovery in commercial banks, the study sample.

دور مؤشرات السيولة في تحقيق التعافي المالي: دراسة لعدد من المصارف التجارية العراقية المختارة

فاتن يونس معيوف

حاضر صباح شعير

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

تهدف الدراسة إلى تحديد دور السيولة المالية وأثرها في تحقيق التعافي المالي من خلال مؤشراتها، نسبة الرصيد النقدي. ونسبة السيولة القانونية، ونسبة التوظيف، كمتغير مستقل والمتغير التابع بمؤشراته، العائد على الودائع، نسبة المديونية، وملاءه رأس المال لمجموع الودائع، ملاءه رأس المال للقروض، ولأجل معالجة البيانات تم استخدام العديد من المؤشرات المالية والأساليب الإحصائية واستخرجت النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews13) وبرنامج (Excel 2010) وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (5) مصارف مستخدمة البيانات المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني لسوق العراق للأوراق المالية وللفترة (2011-2020)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات النظرية والتطبيقية من بينها وضع مؤشرات ثابتة يمكن الاستناد إليها في مجال السيولة المالية للمصارف تلائم طبيعة عملها وبيئتها، اهتمام الباحثين بموضوع السيولة وخاصة الدراسات الأجنبية جعل منها محط أنظار للخروج بنظرية جديدة تستطيع مواجهة الأزمات والتخلص منها، إذ أظهرت النتائج نفي الفرضيات واستخدام الفرضية البديلة التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين السيولة المالية والتعافي المالي في المصارف التجارية العراقية.

الكلمات المفتاحية: السيولة المالية، التعافي المالي، المخاطر المالية.

المقدمة

تزايد الاهتمام في الفترة الأخيرة بتحقيق التعافي المالي على الصعيد المحلي والعالمي، وخاصة بعد ما شهده العالم من أزمات مالية أثرت على جميع دول العالم في كافة المجالات، وبخاصة النشاط المصرفي، إذ تعد المصارف أحد الركائز الأساسية لتحقيق التعافي المالي للدولة فضلا عن العديد من الأنشطة غير المصرفية الأخرى التي تساهم في تحقيق ذلك، وفي هذا السياق ركزت غالبية دول العالم بالاهتمام بهذه القضية بعدها أحد الأسس التي تعتمد عليها الدول في مواجهة الأزمات والتصدي إليها بقوة، ومما يزيد من أهمية ذلك الأمر زيادة الانفتاح الاقتصادي والعولمة للعديد من الأنشطة الاقتصادية وبخاصة النشاط المصرفي، ومنحه المزيد من الحرية في اتخاذ العديد من القرارات المتعلقة بالنشاط المصرفي، الأمر الذي يثير نوع من القلق نحو مواجهة ذلك القطاع لمزيد من المخاطر، إذ إن طبيعة عمل النشاط المصرفي يحيطها العديد من المخاطر المصرفية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وغيرها من المخاطر التي تهدد القطاع المصرفي، وقد انطلقت الدراسة من مشكلة مفادها أن المصارف التجارية تتعرض لأزمات متعددة تعكس الأوضاع الاقتصادية وغيرها سواء كانت على المستوى المحلي أو الدولي. ولتحقيق هدف البحث تم تقسيم البحث على أربعة مباحث يتضمن المبحث الأول: منهجية البحث، فيما تناول المبحث الثاني المؤشرات أما المبحث الثالث: فقد ركز على قياس وتحليل دور مؤشرات السيولة في تحقيق التعافي المالي لعدد من المصارف التجارية العراقية، وتناول المبحث الرابع: مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: تعرضت بيئة المصارف إلى الأزمات المالية المتنوعة الداخلية منها والخارجية الناتجة عن الصدمات المالية، والتي أدت بعض هذه الأزمات المالية إلى المخاطر وعدم الاستقرار المالي نتيجة عدم قدرة المصارف على الايفاء بالتزاماتها وانخفاض مستوى العوائد والربحية لها، الأمر الذي أثر في انظمة المصارف واصبحت انظمتها أكثر عرضة للإفلاس والانهيار، إذ بدأت الجهود تتصاعد لتحليل حالة عدم توفر السيولة الكافية. لذا كان على المصارف أن تسعى إلى تحقيق الأرباح للوصول إلى التعافي المالي والعودة إلى الوضع ما قبل الأزمة ليتيح للمصارف تحقيق أهدافها ويساهم في نجاح أعمالها ومن ثم يحد من مشكلة التعافي المالي من هنا تبرز مشكلة الدراسة وتحدد عن طريق الاجابة عن الأسئلة الآتية: ما هو دور مؤشرات السيولة المالية في تحقيق التعافي المالي إذ ينبثق عدد من الأسئلة الفرعية كما يأتي.

- ❖ ماهي مستويات السيولة المالية في المصارف المبحوثة؟
- ❖ ماهي مستويات التعافي المالي في المصارف المبحوثة؟
- ❖ ما أثر المؤشرات في قياس متغيرات الدراسة في المصارف المبحوثة؟
- ❖ ماهي طبيعة العلاقة بين السيولة المالية والتعافي المالي؟

ثانياً. أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من أهمية المتغيرات التي تناولتها وهي (السيولة المالية والتعافي المالي) فشكلت هذه المتغيرات عناوين بارزة لعدد كبير من الدراسات في السنوات السابقة ويمكن توضيح أهمية الدراسة من خلال النقاط الآتية:

1. أهمية المتغيرات التي تناولتها الدراسة إذ ركزت الدراسة على متغيرات مهمة وهي السيولة المالية والتعافي المالي ولا يمكن الفصل بينهما لأن التعافي المالي هو العودة إلى الوضع ما قبل الأزمة فلا يوجد تعافي مالم تكن هناك أزمة مالية ناتجة عن صدمة مالية.
2. تطرح هذه الدراسة مشكلات واقعية وفعلية تتمثل في الأزمات التي تتعرض لها المصارف العربية عينة الدراسة ومنها المصارف العراقية التي تعد جزءاً من عينة الدراسة.
3. توضيح العلاقة بين السيولة المالية والتعافي المالي من خلال بناء إطار نظري وتحليلي لتوضيح هذه العلاقة وتحديد اتجاهها.

4. دراسة وتحليل أثر السيولة المالية في مؤشرات التعافي المالي باستخدام تحليل الانحدار.

ثالثاً. أهداف الدراسة: بعد ابراز مشكلة الدراسة وتحديد الأسئلة الخاصة بها والتعرف على أهميتها، وتسعى هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف التي تتمثل بانعكاس بعض الأسئلة كما يأتي:

1. السعي إلى تحليل مؤشرات السيولة المالية بعدّها مصدر التمويل المهم للمصارف عينة الدراسة لتحقيق التعافي المالي.
2. التعرف على أثر مؤشرات السيولة المالية في التعافي المالي.
3. الخروج بتوصيات من شأنها تحسين التعافي المالي للمصارف التجارية في العراق.
4. لفت انتباه الادارة العليا في المصارف المدروسة للاستفادة من الأسس العلمية السليمة في قياس السيولة المالية.

رابعاً. فرضيات الدراسة: انطلقت الدراسة الحالية بعد تحديد مشكلتها وأهميتها وأهدافها من فرضيات عدة تمت صياغتها لتكون بمثابة توضيح العلاقة بين مؤشرات السيولة المالية ومؤشرات التعافي المالي، تتمثل هذه الفرضيات في الآتي:

الفرضية الأولى: عدم وجود علاقة سببية بين السيولة المالية ونسبة العائد على الودائع للمصارف العراقية عينة الدراسة.

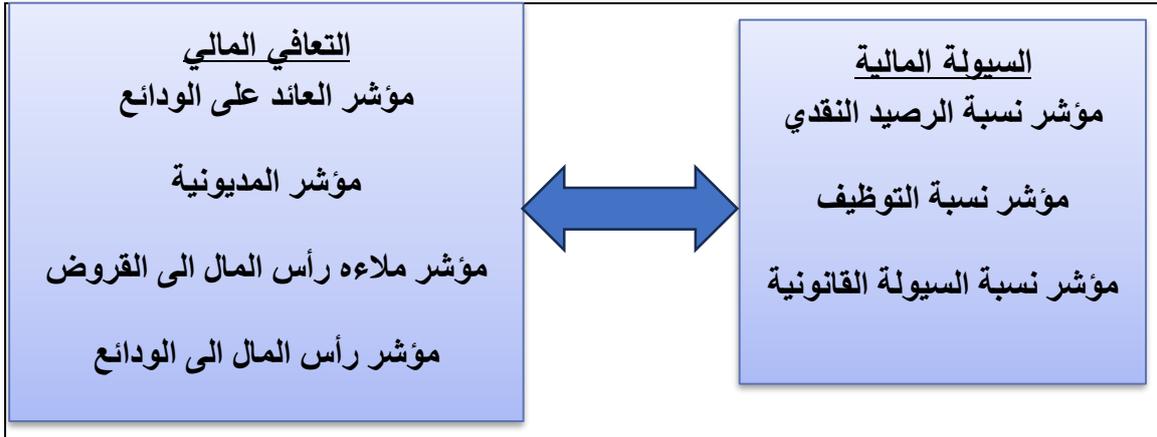
الفرضية الثانية: عدم وجود علاقة سببية بين السيولة المالية ونسبة المديونية على للمصارف العراقية عينة الدراسة.

الفرضية الثالثة: عدم وجود علاقة سببية بين السيولة المالية ونسبة ملاءه رأس المال للقروض والتسليفات لمجموع الودائع للمصارف العراقية عينة الدراسة.

الفرضية الرابعة: عدم وجود علاقة سببية بين السيولة وملاءة رأس المال لمجموع الودائع.
خامساً. الحدود الزمانية المكانية للدراسة:

1. الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية للدراسة خلال الفترة (2011-2020).
2. الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية للدراسة لعدد من المصارف العراقية التجارية في العراق (المصرف التجاري العراقي، مصرف بغداد، مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مصرف الاهلي العراقي، مصرف الخليج الاستثماري).

خامساً. مخطط البحث الفرضي: يمثل مخطط البحث الفرضي توضيحاً لمتغيرات البحث والتأثير بينهما، إذ يتمثل المتغير الأول الرئيس لنموذج الدراسة الفرضي بالسيولة المالية (المتغير المستقل) والذي يضم أبعاد السيولة، أما المتغير الثاني (المتغير التابع) فيتمثل بالتعافي المالي والذي يضم أبعاد التعافي المالي، كما موضح في الشكل الآتي: (الموسوي، 2017: 4)



شكل (1): مخطط الدراسة الفرضي.. المصدر من إعداد الباحثة

يشير إلى علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع

سادساً. منهج الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي لعرض وبيان الجانب النظري للدراسة، فضلا عن استخدام المنهج التحليلي من خلال التحليل المالي لمتغيرات الدراسة وفق برنامج (Excel) واستخدام التحليل الاحصائي بواسطة برنامج (Eviews13) لبيان علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة لاستخلاص النتائج.

المبحث الثاني: الجانب النظري والمفاهيمي

أولاً. الإطار النظري للسيولة المالية:

1. مفهوم السيولة المالية: عرفت السيولة بأنها قدرة المصرف على تحويل الموجود إلى نقد بسرعة وبدون خسارة من أصل قيمتها، إذ إن الغرض منها هو الايفاء بالالتزامات المستحقة على هذه المصارف وبدون تأخير (اسماعيل، 2020: 16) وعرفت ايضاً على أنها القدرة على الوفاء بجميع

التزامات الدفع عند استحقاقها إلى حدها الكامل وبالعملة المطلوبة ونظراً لأنه يتعلق بالنقد لذا يتطلب الاهتمام بالتدفقات فقط، (الكروي، 2009: 5) وعرفت من منظور آخر هي قدرة المصرف على الالتزام أو الوفاء بالتزاماته المتمثلة بالقدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين للسحب من الودائع ومقابلة طلبات الائتمان، (الشمري، 2020: 375) ومن مفهوم آخر بأنها قدرة المصارف على الوفاء بالالتزامات المالية تجاه الأطراف الأخرى المستحقة لهذه الالتزامات في الوقت المحدد، الأمر الذي يعني التزامه بشروط الدفع التي تم الاتفاق عليها مع هذه الأطراف دون تكبد أي اعباء مالية أخرى نتيجة لعدم القدرة على السداد في الوقت المناسب (حسين، 2017: 377).

2. مصادر السيولة: إن كل مصرف من المصارف التجارية لدية مجموعة من المصادر التي تشكل سيولة هذه المصارف أو تعزيزها، وهذه المصادر منها داخلية ومنها خارجية أي ما يكون داخل المصرف الواحد أو قد تكون من جهات خارجية أخرى، وعليه يمكن تقسيم المصادر المالية للسيولة على مصدرين كما يأتي (هادي، 2020: 27):

أ. المصادر الداخلية للسيولة: تتكون مجموعة عناصر السيولة الداخلية للمصرف التجاري من بعض الموجودات المتداولة والتي تتكون من السيولة السريعة والحاضرة أو الجاهزة أو ما يطلق عليها بالاحتياجات الأولية والسيولة شبة النقدية أو ما يطلق عليها بالاحتياجات الثانوية (الاسدي، 2005: 16).

النقد في الصندوق: تتكون من مجموعة من الأوراق المالية بالعملة المحلية والاجنبية والمسكوكات الذهبية التي يحتفظ بها المصرف بشكل نقد سائل. ولأن هذا النقد يمثل جزءاً من الاحتياطي القانوني، فإن ادارة المصرف تحاول أن تبقيه بأقل ما يمكن، وبالرغم من تكلفة الاحتفاظ بالموجودات النقدية، إلا أن المؤسسات الاستثمارية كالشركات تحتفظ بأرصدة نقدية تتجاوز متطلبات الأرصدة المعاوضة المطلوبة من المصارف وإن سبب الاحتفاظ بالأرصدة النقدية هو تجنب تكاليف نقص النقدية والتي تنتج بسبب عدم وجود أرصدة نقدية كافية، (العامري، 2001: 325) (شاويش، 2021: 35).

1. النقد لدى المصرف المركزي أو المصارف الأخرى: تنص القوانين المصرفية على إلزام المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة من الأموال في صورة نقد سائل لدى المصرف المركزي، التي تعرف بنسبة الاحتياطي القانوني في المصارف والمصرف المركزي لا يمكن أن يدفع اية فوائد على نسبة الاحتياطي القانوني الذي يودعه المصرف التجاري لدية ولكن إذا زادت نسبة الأيداع عن النسبة المقررة التي نصت عليها القوانين فإن المصرف المركزي يدفع فائدة على هذه الزيادة المودعة لديه (الخنيسة، 2015: 340).

2. المستحقات لدى المصارف التجارية الأخرى: تمثل الودائع لدى المصارف الأخرى الودائع التي تحتفظ بها كاحتياجات مباشرة أو غير مباشرة، فضلا عن ذلك أن المصارف هذه تعمل بالمشاركة مع المصارف المودعة لديها بتعاملات ومساهمات مالية دولية ومنح القروض (السنهوري، 2013: 119)

3. الارصدة لدى المصارف خارج البلد: وهي الأموال التي يقوم المصرف بإيداعها لدى المصارف الأخرى خارج الجهاز المصرفي للبلاد نتيجة التعاملات الخارجية للمصرف (ابو رحمة، 2009: 21)

العوامل المؤثرة في السيولة المالية: هناك الكثير من العوامل التي تؤثر على السيولة المالية (عبد السادة وآخرون، 2008: 122) ومن أهم هذه العوامل كما يأتي:

1. **عمليات الإيداع والسحب على الودائع:** في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب من الودائع إلى انخفاض النقدية في الصندوق لدى المصرف إذ تؤدي إلى تخفيض سيولته، (الخفاجي، 2019: 78) في حين كلما زاد حجم ودائع المصرف وكانت حركة ودائعه أكثر استقراراً كانت سيولته مرتفعة.
2. **موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف:** يعد البنك المركزي هو السلطة النقدية بالنسبة للقطاع المصرفي والبلد إذ يمتلك متانة وقدرة على التأثير على سيولة المصارف، لذلك اعتمد المصرف سياسة تقليص عرض النقد في أوقات التضخم، (الغانمي، 2020: 260) فإنه يخفض حجم الأرصدة النقدية المتوفرة لديها ويقلل منح القروض، من خلال رفع سعر الخصم وبيع السندات الحكومية في الأسواق المفتوحة ورفع نسبة الاحتياطي القانوني والعكس يحصل عندما يكون توسع في عرض النقد.
3. **الوعي المصرفي لدى الجمهور:** نرى في البلدان النامية درجة عدم الوعي المصرفي لدى سكانها منخفضة تماماً إذ إنهم يفضلون أموالهم تكون بين أيديهم، (الشمري، 2020: 17) وعدم استخدام الصكوك أو أدوات التسديد الأخرى كبطاقات الائتمان.

ثانياً. الإطار المفاهيمي للتعافي المالي:

1. **مفهوم التعافي المالي:** عندما يتداول مصطلح التعافي المالي يخطر إلى الأذهان الجانب الطبي أي يوجد هناك مرض وتم الشفاء منه لكن إذا ما تم ربط مصطلح التعافي المالي بالجانب المالي نرى بأنه المصطلح الذي أصبح واسع الانتشار نتيجة للمخاطر والأزمات المالية التي تعرض لها الاقتصاد والقطاعات المصرفية بشكل عام والمصارف بشكل خاص والتي حاولت استعادته وضعها السابق قبل الأزمة لما أصابها من خسارة مالية أو من أجل الوصول إلى مفهوم التعافي المالي بالشكل الدقيق تم الدراسة عن أصل كلمة التعافي في المعاجم الأجنبية والعربية لغرض الاستدلال بأنه جاء لغرض الإصلاح بعد الفساد (Edward and David, 2010: 23) أما في عام 2007 فقد عرف كلمة التعافي بأنها النشاط أو العودة إلى حال معين وذلك استعداداً للحالة القادمة بينما عرفت في عام 2010 إلى التعافي بأنه استرداد العافية أو يعود إلى حالته ما قبل الأزمة (الرملي، 2022: 53)
2. **استراتيجيات التعافي المالي:** إن أهم استراتيجيات التعافي المالي التي ينبغي على المؤسسات الأخذ بها لتحقيق التعافي المالي فهي (yost, 2021: 409):
 - أ. قيام المصارف بتخفيض التكاليف: وهي من أهم استراتيجيات التي تنتهجها المصارف والمؤسسات جميعها في تخفيض نفقاتها إلى أدنى المستويات لتحقيق التعافي المالي وكذلك تخفيض الكلف المتغيرة لعملياتها جميعاً وتقليل في المبالغ واجبة الدفع عليها.
 - ب. زيادة وتعظيم الأرباح: وتتمثل هذه الاستراتيجية إلى ضرورة تطوير أساليب الاستثمار وتقديم أفضل الخدمات المصرفية وأحدثها وتنويع الأنشطة المصرفية لتحقيق أفضل وأعلى العوائد وبأقل درجات الخطورة.
 - ج. إدارة رأس المال: تعمل إدارة المصارف باستخدام رأس مالها بأفضل الطرق كما معروف فإن رأس المال يمثل جانب الأمان للمصارف فضلاً عن دعمه لثقة المودعين الذين يمثلون أحد مصادر التمويل الأساسية للمصرف.
3. **مراحل التعافي المالي:** هناك مجموعة من المراحل تمر بها المؤسسات المصرفية من أجل أن تصل إلى التعافي المالي بعد تعرضها للمخاطر المالية ولكن في بداية الأمر لكي تطبق منشآت الاعمال

مراحل التعافي المالي عليها أن تضع أمامها ثلاث خطوات أساسية (الرملي، 2022: 59) (العامري، 2018: 66)

أ. أن تضع حاجز أمام المخاطر الممكن أن تتعرض لها لكي تستعيد عافيتها وهذا الحاجز يتمثل بوضع خطط مستقبلية للطوارئ وإقامة دراسات مستمرة في منشآت الأعمال والمصارف عن وضع السوق.
ب. تقوم بمرحلة الإصلاح التي تكون من داخلها لمعالجة ما تم تغييره بعد التعرض للمخاطرة وتتم في هذه المرحلة مشاركة جميع الجهات في المصارف ومنشآت الأعمال وتظافر جميع الجهود فيها ولا مانع أن تستعين بخبرات خارجية من أجل اصلاح وضعها وتحسنه.

ج. في هذه المرحلة سوف تتحول منشآت الأعمال من وضع المخاطرة إلى مواجهتها وتعود لوضعها السابق أو أنها ستنتهار وتخرج من سوق العمل، بمعنى أنها تعود إلى مزاولة انشطتها كافة وتستعيد ما كانت عليه بالتدريج إلى أن تصل إلى مراحل أفضل مما كانت عليه، أو أن عملية الإصلاح تفشل لعدم القدرة والامكانية التي تجعلها تواجه مختلف المخاطر وبذلك تتعرض لمختلف أنواع الخسائر.

ثالثاً. العلاقة بين السيولة والتعافي المالي: يعد النقد من أكثر الموجودات سيولة. ويعد الاحتفاظ به استثماراً خاسراً لأنه لا يدر أرباحاً. وكلما قامت المصارف باستثمار جزء من هذه الأموال لدية في موجودات أخرى كان ذلك توجهها نحو تحقيق الأرباح، ومن ثم كلما قام المصرف باستثمار جزء من أمواله كان ذلك أقدر على تحقيق ربح وتحقيق التعافي المالي، ولكن على حساب التضحية بالسيولة (Lalon, 2023: 178)، فالأموال التي يقوم المصرف بتشغيلها في القروض ليست سائلة كالأموال التي في خزائن المصرف، ولكن القروض تحمل فوائد للمصرف تساعد على تحقيق الأرباح والتعافي المالي للقطاع الاقتصادي، بينما الأموال المخزنة في خزائن المصرف لا تحقق ربح، أي إن هناك علاقة بين السيولة والتعافي المالي، تتمثل في أن المصرف إذا أراد أن يزيد من حجم الأرباح لديه وتحقيق تعافي فعليته توظيف الأموال في موجودات أقل سيولة، وإذا أراد أن يحتفظ بسيولة عالية فعليته أن يبقي الأموال موظفة في خزائنه، مما يعني التضحية بالأرباح على حساب زيادة السيولة مما يعني التعارض بين السيولة والربحية (جبر، 2008: 247)

رابعاً: العلاقة بين مؤشرات السيولة وتحقيق التعافي المالي:

1. نسبة الرصيد النقدي: إذ أثبتت دراسة (الكروي، 2019، 7) بأن نسبة الرصيد النقدي تؤثر في تقليل الخسائر وتزيد من أرباح المصارف وهكذا هو ما يقود إلى تحقيق التعافي المالي من حيث مقدار النقد لدى المصرف المركزي وفي الصندوق فضلاً عن الأرصدة الأخرى كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالتزاماته المصرفية، ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك حقوق الملكية)، إذ تبين المعادلة أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت قدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها، إلا أن ذلك ينعكس سلباً على العائد المصرفي وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تدر على المصرف بعوائد مالية من خلال هذه النسبة يمكن التعرف على مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق لدى المصرف المركزي والبنوك الأخرى في الوفاء بالالتزامات المالية الواقعة على عاتق المصرف في تاريخها المتفق عليه مسبقاً، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل على ارتفاع السيولة على مستوى المصرف، ومن ثم انخفاض خطر السيولة وذلك راجع لمدى قدرة المصرف في تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المحددة مسبقاً.

2. نسبة مؤشر التوظيف: تشير هذه النسبة إلى مدى ملائمة توظيف الأموال المتاحة للمصرف والمتأدية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية من قروض وسلف، وإن ارتفاع هذه النسبة تعني قدرة المصرف على تلبية القروض، إلا أنه في الوقت ذاته تدل على انخفاض قدرته في تلبية طلبات سحبودات المودعين تعبر هذه العلاقة عن مدى استخدام المصرف للودائع المصرفية من أجل مقابلة حاجيات العملاء من الاقتراض، وهي ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة، فكلما ارتفعت هذه النسبة دلت على أن المصرف قادر على تلبية قروض جديدة لكن بالمقابل تظهر انخفاض السيولة وتحقيق التعافي المالي (زهرة وآخرون، 2021، 507).

المبحث الثالث التطبيقي

التحليل الاحصائي لدور مؤشرات السيولة في تحقيق التعافي المالي

المطلب الأول: توصيف النموذج القياسي وطبيعة العلاقة بين متغيراته.

أولاً. توصيف النموذج: قبل البدء بالجانب الاحصائي لابد من اعطاء توصيف للمتغيرات المستعملة في الدراسة، والتي يتم من خلالها تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وفق منطق النظرية الاقتصادية.

جدول (1): العلاقات الاقتصادية بين متغيرات الدراسة

ت	المتغير المستقل X 1	المتغيرات التابعة	العلاقة بينهما
1.	نسبة الرصيد النقدي	معدل العائد على الودائع	-
2.	نسبة الرصيد النقدي	مؤشر المديونية	+
3.	نسبة الرصيد النقدي	ملاءة راس المال إلى القروض والتسليفات	+
4.	نسبة الرصيد النقدي	ملاءة راس المال إلى مجموع الودائع	-
ت	المتغير المستقل X 2	المتغيرات التابعة	العلاقة بينهما
1	نسبة التوظيف	معدل العائد على الودائع	+
2	نسبة التوظيف	مؤشر المديونية	-
3	نسبة التوظيف	ملاءة راس المال إلى القروض والتسليفات	+
4	نسبة التوظيف	ملاءة راس المال إلى مجموع الودائع	+
ت	المتغير المستقل X 3	المتغيرات التابعة	العلاقة بينهما
1	نسبة السيولة القانونية	معدل العائد على الودائع	+
2	نسبة السيولة القانونية	مؤشر المديونية	-
3	نسبة السيولة القانونية	ملاءة راس المال إلى القروض والتسليفات	+
4	نسبة السيولة القانونية	ملاءة راس المال إلى مجموع الودائع	+

ملاحظة// العلامة / (+) هي علاقة طردية و (-) هي علاقة عكسية و (0) لا توجد علاقة الجداول من إعداد الباحثة بالاعتماد على النظرية الاقتصادية.

جدول (2): متغيرات النموذج القياسي

مؤشرات السيولة		
رمز المتغير	اسم المتغير باللغة العربية	نوع المتغير
X1	نسبة الرصيد النقدي	مستقل
X2	نسبة التوظيف	مستقل
X3	نسبة السيولة القانونية	مستقل
مؤشرات التعافي المالي		
رمز المتغير	اسم المتغير	نوع المتغير
Y1	معدل العائد على الودائع	معتمد
Y2	مؤشر المديونية	معتمد
Y3	ملاءة راس المال إلى القروض والتسليفات	معتمد
Y4	ملاءة راس المال إلى مجموع الودائع	معتمد

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة استناداً إلى توصيف النموذج (Eviews13).

ثانياً. اختبارات جذر الوحدة (unit Root test): قبل القيام بإجراء التحليل الإحصائي لدور مؤشرات السيولة في تحقيق التعافي المالي في عينة الدراسة وإثبات فرضيات الدراسة لابد من القيام باختبار جذر الوحدة، فيظهر نتائج اختبار (Lin and Chu-LLC Levin)، إذ نلاحظ أن جميع المتغيرات استقرت عند المستوى (Level) وكذلك استقرت عند الفرق الأول $1_{(1)}$ كما يأتي:

جدول (3): نتائج اختبار (Lin and Chu - LLC) Levin

Levin, Lin & Chu t						
	At Level			At First Difference		
	t-Statistic	Prob	الحالة	t-Statistic	Prob	الحالة
X1	-4.2893	0.002	Intercept	-6.9872	0.0000	Intercept
X2	-6.7764	0.0234	Intercept	-8.9872	0.0000	Intercept
X3	-6.0983	0.0873	Intercept	-10.6260	0.0000	Intercept
Y1	-2.2238	0.0054	Intercept	-6.1456	0.0000	Intercept
Y2	-2.2377	0.0017	Intercept	-10.1233	0.0000	Intercept
Y3	-4.1123	0.0027	Intercept	-4.9810	0.0000	Intercept
Y4	-2.0872	0.0653	Intercept	-6.0098	0.0000	Intercept

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة استعمال برنامج (Eviews13).

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (24) نتائج اختبار (Pesaram and Shin - IPS, I'm) أن جميع المتغيرات استقرت عند المستوى (Level) وكذلك استقرت عند الفرق الأول $1_{(1)}$ كما موضح في الجدول

ثالثاً. التقدير الإحصائي لدور مؤشرات السيولة في تحقيق معدل العائد على الودائع Y1: أظهرت اختبارات جذر الوحدة في المطلب السابق إن البيانات مستقرة ضمن حدود المستوى و الفرق الأول وعدم تجاوزها حاجز الفرق الثاني فإنها تستوفي شروط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة استعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية PMG.

وبتوفر هذا الشروط تمكنا من تطبيق اختبار أنموذج PMG وبالإستعانة بمعيار Akaike لتحديد عدد فترات التخلف الزمني واختيار الفترة الأفضل للكشف عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة

(X1، X2، X3) والمتغير التابع (Y1) ان النموذج الامثل لدراسة علاقة الأجل الطويل بين مؤشرات السيولة ومعدل العائد على الودائع هو النموذج: **PMG (1, 0, 0, 0)**
جدول (4): المقدرات وتصحيح الخطأ بين أثر مؤشرات السيولة على معدل العائد على الودائع Y1

Dependent Variable: D(Y1)				
Method: PMG				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long-run (Pooled) Coefficients				
0.0037	1.905104	0.005248	0.009999	X1
0.0025	-3.213142	0.025686	-0.082534	X2
0.2315	1.214312	0.27388]	0.332579	X3
4.0935	7.430512	0.843053	6.264322	C
Short-run (Mean-Group) Coefficients				
0.0075	-1.818176	0.415357	-0.755192	COINTEQ

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة استعمال برنامج (Eviews 13).
 ❖ أظهرت نتائج إن نسبة الرصيد النقدي (X1)، قد نجحت في اثبات تأثيرها المعنوي والايجابي على معدل العائد على الودائع (Y1) وعند مستوى معنوية أقل من (0.05).
 ❖ أظهرت نتائج إن نسبة التوظيف (X2)، قد نجحت في اثبات تأثيرها المعنوي والعكسي على معدل العائد على الودائع (Y1) وعند مستوى معنوية اقل من (0.05).
 ❖ أظهرت نتائج أن نسبة السيولة القانونية (X3)، لم تنجح في اثبات تأثيرها المعنوي على معدل العائد على الودائع (Y1) وعند مستوى معنوية اقل من (0.05).
 ❖ أظهرت نتائج معامل تصحيح الخطأ أنها سالبة وعند مستوى احتمالية أقل 5% بلغت قيمتها (-0.755192) أي إن الشروط قد تحققت، علما إن هذه القيمة تشير إلى أنه 75% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن المتمثلة هنا بالسنة وذلك من أجل العودة إلى الوضع التوازني في طويل الأجل.

رابعاً. التقدير الاحصائي لدور مؤشرات السيولة في مؤشر المديونية Y2:

جدول (5): المقدرات وتصحيح الخطأ بين أثر مؤشرات السيولة على مؤشر المديونية Y2

Dependent Variable: D(Y2)				
Method: PMG				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long-run (Pooled) Coefficients				
0.1728	1.38744141	0.003333	0.004625	X1
0.0000	9.92120055	0.034722	0.344490	X2
0.0079	2.79335182	0.129334	0.361275	X3
0.0203	-2.41380123	0.549701	-1.326869	C
Short-run (Mean-Group) Coefficients				
0.0002	-3.98013	0.135759	-0.540342	COINTEQ

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة استعمال برنامج (Eviews13).

- ❖ أظهرت نتائج أن نسبة الرصيد النقدي ($X1$)، لم تنجح في اثبات تأثيرها المعنوي على مؤشر المديونية ($Y2$) وعند مستوى معنوية أقل من (0.05).
 - ❖ أظهرت نتائج أن نسبة التوظيف ($X2$)، قد نجحت في اثبات تأثيرها المعنوي والايجابي على مؤشر المديونية ($Y2$) وعند مستوى معنوية أقل من (0.05).
 - ❖ أظهرت نتائج أن نسبة السيولة القانونية ($X3$)، قد نجحت في اثبات تأثيرها المعنوي والايجابي على مؤشر المديونية ($Y2$) وعند مستوى معنوية أقل من (0.05).
 - ❖ أظهرت نتائج معامل تصحيح الخطأ أنها سالبة وعند مستوى احتمالية أقل 5% بلغت قيمتها (-0.540342) أي إن الشروط قد تحققت، علما إن هذه القيمة تشير إلى أنه 54% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن المتمثلة هنا بالسنة وذلك من أجل العودة إلى الوضع التوازني في طويل الأجل.
- خامساً. التقدير الاحصائي لدور مؤشرات السيولة في تحقيق ملاءة رأس المال إلى القروض والتسليفات $Y3$:

جدول (6): المقدرات وتصحيح الخطأ بين أثر مؤشرات السيولة على مؤشر ملاءة رأس المال إلى القروض والتسليفات $Y3$

Dependent Variable: D(Y3)				
Method: PMG				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long-run (Pooled) Coefficients				
0.0029	3.160823	0.197393	0.623923	X1
0.0115	2.645284	0.444136	1.174867	X2
0.0000	11.60781	2.785103	32.32897	X3
0.0003	-3.944141	31.23336	-123.188	C
Short-run (Mean-Group) Coefficients				
0.34624	-0.952346	0.165508	-0.157621	COINTEQ

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة استعمال برنامج (Eviews 13).

- ❖ أظهرت نتائج أن نسبة الرصيد النقدي ($X1$)، قد نجحت في اثبات تأثيرها المعنوي والايجابي على مؤشر ملاءة رأس المال إلى القروض والتسليفات $Y3$ وعند مستوى معنوية أقل من (0.05).
 - ❖ أظهرت نتائج أن نسبة التوظيف ($X2$)، قد نجحت في اثبات تأثيرها المعنوي والايجابي على مؤشر ملاءة رأس المال إلى القروض والتسليفات $Y3$ وعند مستوى معنوية أقل من (0.05).
 - ❖ أظهرت نتائج إن نسبة السيولة القانونية ($X3$)، قد نجحت في اثبات تأثيرها المعنوي والايجابي على مؤشر ملاءة رأس المال إلى القروض والتسليفات $Y3$ وعند مستوى معنوية أقل من (0.05).
 - ❖ أظهرت نتائج معامل تصحيح الخطأ إنها سالبة لكنها غير معنوية أي إن الشرط الثاني لم يتحقق، إي إن أخطاء الأجل القصير لا يمكن تصحيحها في وحدة الزمن المتمثلة هنا بالسنة وذلك من أجل العودة إلى الوضع التوازني في طويل الأجل.
- سادساً. التقدير الاحصائي لدور مؤشرات السيولة في تحقيق ملاءة رأس المال إلى مجموع الودائع $Y4$:

جدول (7): المقدرات وتصحيح الخطأ بين أثر مؤشرات السيولة على مؤشر ملاءة رأس المال إلى مجموع الودائع Y4

Dependent Variable: D(Y3)					
Method: PMG					
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable	
Long-run (Pooled) Coefficients					
0.0000		8.230923	0.06318	0.52003	X1
0.0000		4.702847	0.16887	0.79420	X2
0.1599		-1.43154	1.89291	-2.7097	X3
0.3815		-0.3558	14.5740	-12.891	C
Short-run (Mean-Group) Coefficients					
0.34624	-0.95234	0.165508	-0.157621	COINTEQ	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة استعمال برنامج (Eviews13).

- ❖ أظهرت نتائج ان نسبة الرصيد النقدي (X1)، قد نجحت في اثبات تأثيرها المعنوي والايجابي على مؤشر ملاءة رأس المال إلى مجموع الودائع Y4 وعند مستوى معنوية أقل من (0.05).
- ❖ أظهرت نتائج أن نسبة التوظيف (X2)، قد نجحت في اثبات تأثيرها المعنوي والايجابي على مؤشر ملاءة رأس المال إلى مجموع الودائع Y4 وعند مستوى معنوية اقل من (0.05).
- ❖ أظهرت نتائج إن نسبة السيولة القانونية (X3)، لم تنجح في اثبات تأثيرها المعنوي على مؤشر ملاءة رأس المال إلى مجموع الودائع Y4 وعند مستوى معنوية أقل من (0.05).
- ❖ أظهرت نتائج معامل تصحيح الخطأ أنها سالبة لكنها غير معنوية أي إن الشرط الثاني لم يتحقق، أي إن أخطاء الأجل القصير لا يمكن تصحيحها في وحدة الزمن المتمثلة هنا بالسنة وذلك من أجل العودة إلى الوضع التوازني في طويل الأجل.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

- أولاً. استنتج البحث العديد من الاستنتاجات التي يمكن أن تسهم في اثراء الجانب المعرفي يمكن عرضها على النحو الآتي:
1. يجب وضع مؤشرات ثابتة يمكن الاستناد إليها في مجال السيولة المالية للمصارف تتلاءم مع طبيعة عملها وبيئتها ذات المخاطر لكي تعكس وضع المصرف للأطراف ذات الصلة بتعاملها معه.
 2. إن اهتمام الباحثين في الفقرات الأخيرة والتوجهات الحديثة بموضوع السيولة المالية وخاصة الدراسات الأجنبية جعل منها محط أنظار للخروج بنظرية جديدة تعني السيولة المالية من شأنها الحد من المخاطر المالية وتستوعبها وتستطيع مواجهتها.
 3. أظهرت النتائج صحة الفرضية الأولى للدراسة التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين السيولة المالية ومدى تحقيقها للتعافي المالي في المصارف التجارية.
 4. أظهرت النتائج صحة الفرضية الثانية للدراسة لمؤشرات التعافي المالي جميعاً والتي تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية معنوية بين السيولة المالية ومدى تحقق التعافي المالي في المصارف التجارية ولكن بشكل ضعيف.

ثانياً. التوصيات:

1. تطور الفكر المصرفي لدى الزبائن من خلال قيام المصارف بحملات اعلامية واعلانية للتعريف بالخدمات والمهام التي يقوم المصرف بها لخلق الاطمئنان عند التعامل مع المصرف من قبل الزبائن.
2. تبني المصارف التجارية لمؤشرات السيولة المالية ودعمها وتعزيزها في عملها لما لها من دور في تطور المصارف مستقبلاً ومواجهتها للازمات وتخطيها من خلال زيادة موجوداتها نسبة إلى الديون وتوفير النقد والالتزام بنسبة السيولة القانونية.
3. على المصارف أن تهتم بمتابعة التطورات التي تحدث في المصارف العالمية وماهي سياسات عملها وكيف تتعامل مع زبائنها وأساليب وطرق تخطيها للأزمات، وذلك من خلال المشاركة في المؤتمرات والندوات وحلقات الدراسة الخاصة بعمل المصارف.
4. ضرورة تبني المصارف وايلاء الاهتمام بموضوع السيولة المالية ودراسة مؤشراتنا وجعلها ضمن واقع العمل وادخالها في الخطط الموضوعية لعمل المصرف لأنها تكسب المصرف قدرة على مواجهة الأزمات.

المصادر

اولاً. المصادر العربية

أ. الكتب والمراجع

1. اسماعيل، علي سيد، 2018، مصادر توفير السيولة في البنوك الاسلامية، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع.
2. الشمري، صادق راشد، 2020، ادارة العمليات المصرفية، مداخل وتطبيقات.

ب. الرسائل والأطاريح

1. الربيعي. النعمي، زهراء احمد، زيدان اباد، 2020، اثر التعافي المالي في الائتمان المصرفي، بالتطبيق على العراق وبعض الدول العربية، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، الموصل العراق، كركوك العراق.
2. العامري، هدى هادي حسن، 2018، دور المرونة المالية وانعكاساتها في تحقيق التعافي المالي، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء العراق،
3. الرملي، فريق محمود سعيد، 2022، قياس الهشاشة المالية والتعافي المالي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العربية، رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

ج. المجلات والدوريات

1. الكروي، بلال نوري سعيد، 2020، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشر السيولة، المجلة العراقية للعلوم الادارية، العدد 24.
2. عبد السادة واخرون، عبد السادة، ميثاق هاتف، وسعيد بلال نور، وناظم الهام، 2021، تقييم الاداء المصرفي وتحليل نسب السيولة والربحية، المجلة العراقية للعلوم الادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد السادس، العدد الاول

ثانياً. المصادر الاجنبية

1. yost, Elizabeth & kizildag Murat & Ridderstaat, gore, 2021, Financial Recovery Strategies for Restaurants During COVID-19: Evidence from the US Restaurant industry, Journal of Hospitality and Tourism Management, 2021.